تنمية الحرف التقليدية في دول وادي النيل وحقوق الملكية الفكرية

أ.م. د. إيمان مهران

المعهد العالي للفنون الشعبية _أكاديمية الفنون بالقاهرة

رئيس لجنة الفنون الشعبية بالإتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية

مؤسس وحدة حماية حقوق الملكية الفكرية بأكاديمية الفنون بالقاهرة

Iman_A_mahran@hotmail.com

ملخص البحث

يعد مجال حقوق الملكية الفكرية شريك رئيسى في التنمية، ففي عصرالعولمة بات من الضروري الحفاظ على الحقوق المادية والقانونية للمنتج واستنساخه وتسويقه وترويجه في حرية تامة.

ولقد عاشت دول وادي النيل مصر والسودان(شماله وجنوبه) تاريخ حضاري طويل ارتبط بتراث النيل والقارة الإفريقية، كما ارتبط بالوافدين العرب الذين منحوا تنوعاً لموروث الوادي الثقافي، وهو ما جعل هذا الموروث يحتاج إلى حماية و رعاية أثناء تنميته في ظل الإتفاقيات المرتبطة بالعولمة الإقتصادية.

والمتأمل لملامح الحرف التقليدية في دول وادي النيل يرصد التأثر الجذري بالقارة الإفريقية الأم، لذا هناك ضرورة في تأكيد الحقوق المرتبطة بالمنتج الشعبي التقليدي في تلك الدول في إطار حماية هويته الإفريقية، خاصة مع الوضع الاقتصادي المضطرب بالدول الإفريقية عامة، والذي يرتبط بإستغلال مواردها السلبي وضمنها المنتجات المرتبطة بموروث الحرف التقليدية.

أن تنمية الحرف التقليدية الإفريقية تحتاج لإعادة التخطيط والتعاون مع المؤسسات الإفريقية الفاعلة على رأسها الإتحاد الأفريقي ومنظمة الكوديسريا، وبإستثناء بعض الدول الإفريقية كالمغرب وتونس والسنغال وجنوب إفريقيا، نجد أن الأمر يحتاج إلى رؤية أكثر شمولية .

ويوجد العديد من المعاهد الدراسية والإتحادات والهيئات المعنية بمجال حقوق الملكية الفكرية في كلا البلدين، والتي تحاول نشر التوعية بالمجال، لكن التفعيل للمواد والقوانين التي تحمي تلك الحقوق ضعيف، بالإضافة إلى تباطؤ القضاء الإقتصادي وإهمال تطبيق العقوبات بنسبة تتسبب في العديد من المشكلات التي تؤثر على برامج التنمية.

وهنا نحاول رصد سبل تنمية الحرف التقليدية والحفاظ على حقوقها في الملكية الفكرية بدول وادي النيل، في إطار متكامل مع بيئته الإفريقية ، ليكون موازياً لبرامج التنمية البيئية والإقتصادية في الدولتين التي تجمعهما العديد من الأُطر المشتركة .

مشكلة البحث : تتركز مشكلة البحث في التالي:

1. إشكالية حقوق الملكية الفكرية في مجال الحرف التقليدية بدول وادي النيل.
2. ملامح تنمية حقوق الملكية الفكرية في مجال الحرف التقليدية بدول وادي النيل .
3. البعد الجغرافي وتأثيره على التعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية بدول وادي النيل.

تساؤلات البحث : <u>لتكون تساؤلات البحث حول:</u>

1. ما هية ملامح تنمية الحرف التقليدية بدول وادي النيل وما هو مدى ارتباطها بثقافتها الإفريقية؟
2. كيف تساهم حقوق الملكية الفكرية في الدفع بملف تنمية الحرف التقليدية بدول وادي النيل؟
3. كيف يمكن دعم الوعي بحقوق الملكية الفكرية في مجال الحرف التقليدية بدول وادي النيل؟

أهداف البحث : <u>يهدف البحث إلى:</u>

1. التأكيد على أهمية الحرف التقليدية في تنمية دول وادي النيل .
2. دعم التواصل بين الجهات المعنية بالملكية الفكرية في التراث بدول وادي النيل.
3. تنمية الوعي بحقوق الملكية الفكرية للحرف التقليدية بدول وادي النيل في إطارهوية دوله الإفريقية

أهمية البحث: <u>تتركزأهمية البحث في:</u>

1. التأكيد على ضرورة التعاون المشترك في مجال تنمية الحرف التقليدية بين دول وادي النيل في مجال حقوق الملكية الفكرية.
2. لفت النظر لأهمية تسجيل العناصر والمفردات الخاصة بالحرف التقليدية في الجهات الرسمية المعنية بذلك في دول وادي النيل.
3. تأصيل الحرف التقليدية الإفريقية في مجال حقوق الملكية الفكرية بدول وادي النيل.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوظيفي، والمنهج التحليلي.

فروض البحث: <u>يفترض البحث أن:</u>

1. هناك ضرورة في دعم حقوق الملكية الفكرية في مجال الحرف التقليدية بدول وادي النيل.
2. تنمية الوعي بحقوق الملكية الفكرية بدول وادي النيل يدفع بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

مصطلحات البحث:

التنمية : هي عملية تغير مستمر تقوم على الجهود المنظمة والمشتركة بين الحكومة والمواطنين تهدف إلى التقدم وتحقيق تنمية اقتصادية، أواجتماعية أوعمرانية ، تعود فائدتها على الفرد بأقصى درجة من الكفاءة لتضمن تحقيق تنمية له. (1)

الثقافة الشعبية الإفريقية: هوالموروث التقليدي المرتبط بالقارة الإفريقية، من خلال ما يمارس حتى الآن من ملامح قديمة في الحياة اليومية في جميع مناحي الممارسات سواء في العمل أو في الشعائر، وفيما يتناقله سكان القارة من قصص وحكايات قديمة، ولا يزال هذا يحتفظ بدوره الثقافي والإجتماعي. وينسحب تأثيره على البعد الإقتصادي والسياسي وعلى إعلام القارة وإبداعاتها المختلفة. فتعريف الثقافة التقليدية بشكل عام هي فنون العامة البصرية ومعارفهم التقليدية التي استمرت ولم تندثر، وهي روحية ترتبط بعواطفهم كجزء من تكوين المجتمع النفسي، أو بصرية ترتبط بمعطيات البيئة وما أفرزته من فنون تخدم الإنسان في حياته اليومية.(2)

المعارف التقليدية : هي مجموعة حية من المعارف التي تم تطويرها وحفظها ونقلها جيلاً بعد جيل ضمن مجتمع محلي تشكل عادةً جزءاً من هويته الثقافية والروحية. وهي تشمل المعارف والدراية والمهارات والإبداعات والممارسات. وتشمل المعارف التقليدية كذلك أشكال التعبير الثقافي التقليدية، بما في ذلك الرقص والأناشيد والحرف اليدوية والتصاميم الفنية والاحتفالات والحكايات وغيرها من أشكال التعبير الفني أو الثقافي. (3)

حقوق الملكية الفكرية: ورد مفهوم حقوق الملكية الفكرية لأول مرة في اتفاقية ستوكهولم في 14 يوليو 1967، وهي الاتفاقية التي بموجبها تم تأسيس المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).

والملكية الفكرية هى إبداعات العقل من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة. والملكية الفكرية محمية قانوناً بحقوق منها مثلاً البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكّن الأشخاص من كسب الإعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم أو اختراعهم. ويرمي نظام الملكية الفكرية، من خلال إرساء توازن بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام، وإلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار. (4)

إيمان مهران، إشكالية تنمية الثقافة التقليدية الأفريقية ، المؤتمر الدولي "التراث الحضاري بين تحديات الماضي وآفاق المستقبل" جامعة المنيا ، كلية الآداب، من"24: 26" نوفمبر 2013 .

2. إيمان مهران، الفلكلور الإفريقي ، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، 2016 .

3. ttp://www.wipo.int/meetings/en .

4.ttp://www.wipo.int/meetings/en

وقد ظهر مصطلح الملكية الفكرية في باريس عام 1883م، حين عقدت إتفاقية لحماية حقوق الملكية الصناعية. لقد عرف العالم الملكية المادية للأشياء منذ القدم، بينما الملكية الفكرية وملكية الإختراع والإكتشاف والملكية الفنية سواء أدبية أو غيرها فقد عرفت بالتتابع بعد هاتين الإتفاقيتين. ومجالات الملكية الفكرية متعددة، وهي تمس الحقوق القانونية للمبدع في استنساخ وتسويق وترويج منتجه، كما أنه يملك حرية النشر والتعريف بمنتجه كما يرى.(5)

دول وادي النيل: المقصود بدول وادي النيل دول مصر ودولة السودان ودولة جنوب السودان، وهي دول الوادي القديم الذي يمتلك المساحة الواسعة من نهر النيل.

الدراسات السابقة

أغلب دراسات الملكية الفكرية تركن على الجانب القانوني أوالإقتصادي، رغم إن حماية الحق الأدبي والإبداعي الفردي أو الجماعي جزء من الحقوق التي تركن إليها حماية الملكية الفكرية، فالملكية بالأساس فكرة بها جانب معرفي وإنساني، لذا كان من الهام فتح السبل أمام العديد من الأبحاث في هذا المجال بهدف حماية الجانب الإبداعي الجماعي. ولا توجد دراسة قريبة من موضوع سوى دراسة قامت بها الباحثة، بعنوان " العولمة وحماية التراث الثقافي للشعوب الأصلية، رؤية مستقبلية حول حقوق الملكية الفكرية في مجال الثقافة التقليدية في ظل الأوضاع العربية الحالية "(6).

أنواع الملكية الفكرية ([7])

1. **حق المؤلف:** مصطلح قانوني يصف حقوق المبدعين في مصنفاتهم الأدبية والفنية. ويشمل الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام، وصولاً إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط والرسوم التقنية.
2. **البراءات:** تكفل البراءة لصاحبها حق البت في إمكانية - أو كيفية – استخدام الآخرين للاختراع. ومقابل هذا الحق، يتيح صاحب البراءة للجمهور المعلومات التقنية عن الاختراع في وثيقة البراءة .

---

5. إيمان مهران، العولمة وحماية التراث الثقافي للشعوب الأصلية_ رؤية مستقبلية حول حقوق الملكية الفكرية في مجال الثقافة التقليدية في ظل الأوضاع العربية الحالية، الملتقي الدولي الأول، أكاديمية الفنون،إبريل 2016

6.http://www.wipo.int/meetings/en .

7. رباب محجوب، الملكية الفكرية في السودان و آليات حمايتها، بحث غير منشور

3. **العلامات التجارية:** العلامة التجارية إشارة تميز سلع أو خدمات شركة عن سلع أو خدمات سائر الشركات. ويعود أصل العلامة التجارية إلى العصور القديمة حيث كان الحرفيون يضعون توقيعاتهم أو "علاماتهم" على منتجاتهم.
4. **التصاميم الصناعية:** هو المظهر الزخرفي أو الجمالي لقطعة ما. ومن الممكن أن يتألف التصميم من عناصر ثلاثية الأبعاد (مجسّمة) مثل شكل القطعة أو سطحها، أو من عناصر ثنائية الأبعاد، مثل الرسوم أو الخطوط أو الألوان.
5. **المؤشرات الجغرافية:** المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ إشارات توضع على السلع ذات منشأ جغرافي محدد وصفات أو شهرة أو خصائص يمكن عزوها أساساً إلى ذلك المنشأ. ومن المألوف أن يضم البيان الجغرافي اسم مكان منشأ السلع.

الحقوق في الملكية الفكرية

<u>الملكية الفكرية ذات طبيعة مزدوجة تجعلها تنطوي على شقين من الحقوق(8):</u>

- **حقوق مالية:** يقرها القانون لأشخاص بعينهم لتحقيق مصلحة يمكن تقييمها بالنقود ويجوز التصرف فيها.
- **حقوق معنوية:** يكون محل الحق فيها شئ معنوي كحق المؤلف يمكن صاحبه من ربط إبداعه الفكري بشخصه ويعطيه الحق في صون وحماية إبداعه وإنتاجه الفكري من تلاعب الغير ومنازعته له، كما تمنحه الحق في أن ينسب إليه إنتاجه الذهني باعتباره امتداد لشخصيته.

أهمية حماية الملكية الفكرية

نظراً للأهمية المتزايدة للملكية الفكرية التي هي أفكار اليوم والمستقبل، ولتأثيرها على النواحي الاقتصادية والعلمية والسياسية والإجتماعية والقانونية والثقافية والفنية، فقد تم تنظيم تلك الحقوق دولياً من خلال الإتفاقيات والمعاهدات الدولية.

لقد كان غنى الدول فى زمن ليس ببعيد يقاس بما تملكه من ثروات طبيعية، أما الآن فان اقتصاد الدولة يقاس بمقدار ما تملكه الدولة من الحقوق الفكرية والثروات البشرية. (9)

وتعتبر قدرة أية دولة أو شركة على الحفاظ على الطبيعة الخاصة للمنتج الذى تقدمه مفتاح المنافسة الناجحة ووسيلتها الأساسية. وتتوقف هذه القدرة على الدرجة التى يتم بها حفظ وصيانة ملكية الفكرة أو

---

8. مجموعة من الباحثين، اجراءات حماية الملكية الفكرية، كلية الهندسة بشبرا عن: اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة 24 يوليو 1971 والمعدلة 28 سبتمبر 1979م.

9 . مجموعة من الباحثين، اجراءات حماية الملكية الفكرية، كلية الهندسة بشبرا عن: معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف 20 ديسمبر 1996م.

الأفكار المندمجة فى هذا المنتج أو الوسيلة المستخدمة فى عملية الإنتاج. من هنا تكمن أهمية حماية الملكية الفكرية بحيث يمكن من خلال الحماية الملائمة والكافية زيادة مقدرة المؤسسات والهيئات المختلفة على النجاح فى الأسواق ببعض الطرق التالية: (10)

- تأسيس ميزة سوقية من خلال:

1. حماية طرق التكنولوجيا والأنشطة التجارية الأساسية.
2. دعم فعالية البحث والتطوير.
3. توقع التغيرات فى التكنولوجيا والسوق.

- تحسين الأداء المالى من خلال :

1. تحقيق إيرادات جديدة .
2. تخفيض النفقات.
3. جذب رأس مال جديد.
4. تشجيع التنافسية.

حقوق الملكية الفكرية في مجال الثقافة التقليدية

اعتمدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ثلاث اتفاقيات لها أهمية خاصة بالنسبة للتراث الثقافي للشعوب الأصلية، وهي:

- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886 م) التي تنص على:

كفالة حماية دولية للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو التي تحمل اسماً مستعاراً والمصنفات غير المنشورة، بما في ذلك أشكال التعبير الثقافي التقليدي (المادة 15).

- معاهدة الأداء والتسجيل الصوتي (1996) التي تنص على :

توفير حماية دولية لحقوق الأداء والتسجيلات الصوتية وأشكال التعبير الفولكلوري (المادتان 2 و33).

- ومعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري (2012) التي ستكفل، حال دخولها حيز النفاذ:

حماية الفنانين الفولكلوريين فيما يتصل بترخيص بث أدائهم في الوسائط السمعية البصرية.

وأنشأت المنظمة في عام 2000، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، كي تؤدي دور محفل لمناقشة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية الناشئة في

---

10 . مجموعة من الباحثين، اجراءات حماية الملكية الفكرية، كلية الهندسة بشبرا عن: معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف 20 ديسمبر 1996م.

سياق الوصول إلى الموارد الوراثية وتبادل المنافع، وحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية. واستهلت اللجنة في عام 2009، مفاوضات رسمية أولية قائمة على النصوص، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن نصوص الصكوك القانونية الدولية لضمان الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية.

وهذه الأنظمة لا تعترف بأن التراث الثقافي بالنسبة للشعوب الأصلية، هو كلٌ لا يتجزأ ويشمل روابطها الروحية والاقتصادية والاجتماعية بأراضيها وأقاليمها.(11)

الآليات الدولية وحماية المعارف التقليدية للشعوب الأصلية

أنشأت المنظمة في عام 2000 اللجنة الحكومية الدولية للملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، كي تؤدي دور في مناقشة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية الناشئة في سياق الوصول إلى الموارد الوراثية وتبادل المنافع، وحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية. ويرتكز دورها على حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدية, إنفاذ قوانين الملكية الفكرية والقوانين ذات الصلة, الأسماء التجارية, البراءات, البيانات الجغرافية, التصاميم الصناعية, العلامات التجارية, المعلومات غير المكشوف عنها (الأسرار التجارية), الملكية الصناعية, المنافسة, تصاميم الدوائر المتكاملة, حق المؤلف والحقوق المجاورة, حماية الأصناف النباتية, نماذج المنفعة، ومقرها بتونس حيث أقر الاتحاد الافريقي خلال فعاليات الدورة 24 للقمة الافريقية المنعقدة بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا 2015 .(12).

ولقد طالبت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات، بحماية الملكية الفكرية لأشكال الإبداع والابتكار التقليدية. وقد أعربت الشعوب الأصلية عن قلقها إزاء عدم ملاءمة الآليات الدولية القائمة لحماية الملكية الفكرية. ولاحظت أن نظام الملكية الفكرية يركز على حماية الملكية الفكرية للأفراد وليس الجماعات، ويعتبر أن الملكية الفكرية قابلة للتصرف، وهو ما لا يتسق مع قوانين وسياسات الشعوب الأصلية فيما يتصل بمعارفها. وترفض الشعوب الأصلية إطلاق صفة "المجال العام" على معارفها التقليدية وأشكال تعبيرها الثقافي التقليدية وتحتج بأن ذلك يفتح المجال لإساءة تفسيرها واستخدامها.(13)

11.منشورات مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية فيما يتصل بتراثها الثقافي، دراسة أجرتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، هيئات وآليات حقوق الإنسان، 2015 .

12 .http://www.wipo.int/meetings/en.

13.http://www.wipo.int/meetings/en .

الإتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية

تم إنشاء الاتحاد في 12/7/ 2005 ليعمل في نطاق مجلس الوحدة العربية التابع للجامعة العربية. وقد قامت الباحثة بزيارة للسيد مدير جامعة الخرطوم بدولة السودان كموفدة من طرف الإتحاد وكرئيس للجنة الفنون الشعبية به، حيث تم تأسيس لجنة فرعية للفنون الشعبية بدولة السودان تعنى بالفنون والمعارف التقليدية، وذلك برئاسة رئيس قسم الفلكلور بمعهد الدراسات الآسيوية والإفريقية أ.د. يوسف حسن مدني (في حينها), بهدف توثيق وتسجيل المواد الفلكلورية السودانية المحلية المرتبطة بالموروث السوداني كملكية فكرية في الإتحاد.

حقوق الملكية الفكرية في دول وادي النيل (نموذج مصر والسودان)

كانت دول وادي النيل من الدول المتقدمة في مجال التشريعات المرتبطة بالملكية الفكرية، وقد استخدمت العديد من السبل لحماية الملكية الفكرية. و سنوضح العديد من التفاصيل في المجال من كلا البلدين كل على حدا فيما يلي.

أولاً : الحماية القانونية للملكية الفكرية في مصر

حرصت مصر على الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية, وذلك استناداً إلى أهمية حقوق الملكية الفكرية في مجال الابتكار والإبداع وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما كانت لها العديد من أُطر الحماية القانونية للملكية الفكرية.

آليات الحماية القانونية للملكية الفكرية في مصر

وتتمثل وسائل الحماية القانونية للملكية الفكرية طبقا لقانون حماية الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002م في:

أولا : الحماية الوقائية:وتتم باستخدام الوسائل التالية أو أحداها (طبقا للمادة 179 من القانون):

1- وقف نشر المصنف المقّد أو نسخه أو صناعته.
2- الحجز على المصنف المقّد.
3- إثبات واقعة الإعتداء على الحق محل الحماية.
4- حصر الإيراد الناتج عن استغلال المؤلف وتوقيع الحجز على هذا الإيراد فى جميع الأحوال.

ثانيا: الحماية العلاجية:

وتخص الشخص المعتدى ويعاقب تبعا للمادة 181 من القانون والتى تتمحور فى صورتين:

1. الجزاء الجنائي: ويتمثل بعقوبتى الحبس أو الغرامة أو الاثنتين معا، إذا ما تم ارتكاب أى من الأفعال التى حددها القانون واعتبرها مخالفة لأحكامه، ونص على المعاقبة عليها جزئيا بعقوبة الحبس أو الغرامة أو بالعقوبتين معاً فى حالات محددة حصراً.

2. الجزاء المدني: يتمثل بالتعويض الذى يلتزم به المعتدى على حق المؤلف أو مرتكب أى من المخالفات التى نص عليها القانون.

معهد الملكية الفكرية بجامعة حلوان

تم إنشاء المعهد القومي للملكية الفكرية بجامعة حلوان عام 2016، ليضم أقسام للتدريب والاستشارات والبحوث، ويمنح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في الملكية الفكرية.

ثانياً: الحماية القانونية للملكية الفكرية في دولة السودان

عرف السودان الملكية الفكرية منذ القرن التاسع عشر (قانون العقوبات 1899) فالعلامات التجارية كانت تحمي عن طريق إعلان تحذيري يسجل بالجريدة الرسمية . وقد أنشأ المجلس الاتحادي للمصنفات الأدبية والفنية، ليختص بحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وهو يتبع لوزارة الثقافة وهو المسئول عن تنفيذ أحكام قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة. في عام 2013 صدر قانون المصنفات الأدبية والفنية, الذي يضم في طياته الأحكام المتعلقة بالفلكلور والإدارة الجماعية والفضل في ذلك التطور التشريعي يعود للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والخبراء الوطنيين. كما أنشئت نيابة للملكية الفكرية بموجب أمر صادر من وزير العدل بتعديل اختصاصها وذلك بتخويلها النظر في المخالفات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

ويوجد بالسودان محكمة حقوق الملكية الفكرية وتعد أول محكمة في الوطن العربي وإفريقيا تختص بنظر القضايا الجنائية والمدنية المتعلقة بقوانين الملكية الفكرية أسست 2001/7/5م بأمر صادر من رئيس القضاء.

أكاديمية الملكية الفكرية بجامعة الخرطوم

تم إنشاء أكاديمية في جامعة الخرطوم معنية بالملكية الفكرية، لتتواصل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهناك العديد من المشروعات بينهم، وقد التقت الباحثة بالسيد مديرالأكاديمية والذي شرح العديد من المشروعات التي يطمح في تنفيذها ، خاصة وأن الوايبو تسهم وتتعاون معه وتمده بالمطبوعات والخبرات التي تدعم الأكاديمية. (14)

14.http://news.uofk.edu/index.

البعد الجغرافي وتأثيره في مجال حقوق الملكية الفكرية بدول وادي النيل

يعد البعد الجغرافي وتنوع الموارد الطبيعية بين البلدين مصر والسودان، من أهم العوامل التي تربط بينهم وتلزم بالتنسيق والتعاون المشترك ، وقد كان لذلك تأثيره الإجتماعي والإقتصادي على الدولتين، كما أثر على تاريخهم المشترك.

ويظل النيل هو شريان الحياة الرئيسي بين مصر والسودان، حيث فرض ظلاله على العادات والتقاليد وطرق الحياة اليومية التي تربط الثقافة التقليدية والمعارف بين البلدين، وهو ما يمثل ضرورة للتعاون بينهم في العمل الثقافي المشترك عامة، وفي مجال حقوق الملكية الفكرية خاصة.

تنمية الثقافة التقليدية وحقوق الملكية الفكرية

أن ملف التنمية في مجال الثقافة التقليدية يحتاج للكثير من أُطر الحماية التي تمهد لتنمية تحترم الإبداع الجمعي، ومن هنا يتسع مجال الملكية الفكرية لفروع تحوي الحرف والصناعات والفنون القولية المختلفة التي تسهم الملكية الفكرية في ترسيخ حمايتها كمنتج ثقافي مرتبط بالمجتمعات وتطورها وتاريخها الإجتماعي.

إشكالية تنمية الثقافة التقليدية الإفريقية

في بحث أجرته الباحثة حول إشكالية تنمية الثقافة التقليدية الإفريقية، توصلت إلى أن هناك بعض المشكلات التي أدت إلى تدهور الرؤية للموروث التقليدي الإفريقي منها:

- التعليم وبرامجه المنفصلة عن موروث القارة .
- الإعلام الذى يهتم بالتعامل مع القضايا السياسية على حساب القضايا الإجتماعية والثقافية.

وقد توصل البحث إلى أنه يمكن تنمية موروث الثقافة التقليدية من خلال التالي:**(15)**

- جمع المعارف التقليدية من كبار الأفارقة و الاعتماد على خبراتهم الموروثة وسبل الاستفادة منها.
- جمع النماذج والأشكال التقليدية الموجودة لاقتنائها ضمن تاريخ القارة المادي للبدأ في تأسيس متاحف علمية وفنية .
- رعاية موروث القارة التقليدي وتنميته، من خلال الإعتماد على:

1. الطبيعة الإفريقية وإدارة ملف السياحة البيئية .
2. الإنسان الإفريقي وسلامه الإجتماعي هدفاً للتنمية وإعادة تصدير أهداف التنمية لخدمته والرفع من قدراته.

---

15. إيمان مهران، إشكالية تنمية الثقافة التقليدية الأفريقية ، المؤتمر الدولي، والذي أقيم تحت عنوان"التراث الحضاري بين تحديات الماضي وآفاق المستقبل" جامعة المنيا _كلية الآداب، من"24: 26" نوفمبر 2013 .

3. الثقافة الإفريقية رافداً رئيسياً لتنمية القارة من خلال الترويج الإيجابي لها، ولبرامجها المعتمدة على الموروث.

تنمية الثقافة التقليدية في دول وادي النيل

تعاني دول وادي النيل من عدم وجود تنسيق في المجال الثقافي عامة وفي مجال الثقافة التقليدية خاصة منذ فترة التسعينات تقريباً، فالبرغم من أن وزارة الثقافة المصرية والسودانية حاولوا تقريب أُطر التعاون وهو ما يظهر في كل التصريحات الرسمية التي نشرتها وسائل الإعلام المصرية والسودانية على السواء، والتي رصدته الباحثة إلا أن ملف العمل فيه بطئ ولا يوجد برامج واضحة للعمل الثقافي بين مصر والسودان . ومن خلال الزيارة الميدانية لوزارة الثقافة المصرية والسودانية (2015، 2016) لم ترصد الباحثة أسابيع ثقافية ولا معارض مشتركة ولا معارض للكتب بين البلدين، ولا أي مؤشر لتعاون ثقافي في أرض الواقع تم بين البلدين. أما فيما يخص التعاون الثقافي في مجال الفنون الشعبية والثقافة التقليدية، فحتي الآن لا يوجد برنامج بين البلدين في هذا المجال، بالرغم من المجهود الذي بذله المتخصصين لذلك في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين في كلا الدولتين، و العمل إلى الآن يتم بشكل فردي بعيداً عن مؤسسات الثقافة الرسمية .

تأصيل الثقافة التقليدية الإفريقية و حقوق الملكية الفكرية بدول وادي النيل

كان هناك مرحلة من سوء التنسيق الذي ارتبط بالملف السياسي بين البلدين، حيث لم يتم اعتماد أي مشروع ثقافي يرعاه البلدين مع الأفارقة عامة ، وذلك في إطار حماية الثقافة الإفريقية, فمصر والسودان يستطيعان دعم أُطر الموروث الإفريقي ، وذلك بهدف حماية الحقوق الأدبية والمادية لشعوبنا شعوب وادي النيل.

تنمية الحرف التقليدية الإفريقية

إن ملف تنمية الحرف الإفريقية يحتاج إلى تعاون بين المؤسسات المعنية بالفنون والدراسات الإفريقية ، فهو يرتبط بحماية الفنون القديمة بالقارة ، خاصة مع ظروفها الإستعمارية المتجددة والتي بات فيها إستباحة المخزون الثقافي الإفريقي ضمن آليات السيطرة على مواردها الطبيعية والثقافية. وقد كان لتجارة العمالة الإفريقية أثرها السلبي في ملف حماية ثروات إفريقيا الثقافية ، التي تستباح فنونها لتميزها المرتبط بعصور الإنسان الأول، وما زالت إفريقيا مصدر إلهام للكثير من الصناعات دون حماية لحقوقها الفكرية، وبتعدد المصادر سواء بهجرة الافارقة أو بإستهداف ثقافتها في الداخل، ما زالت إفريقيا ثرية وتحوى مخزون ثقافي واعد في إستثماره. ويعد ملف تنمية الحرف التقليدية وربطها بقوانين حماية حقوق الملكية

الفكرية، هو الأكثر حماية لتراث الصناعات التقليدية الإفريقية فهو صمام الأمان للأشكال المرتبطة بمعتقدات إفريقية الدينية ، والإجتماعية .

أولاً : فنون الحرف التقليدية في مصر(16)

تعد الحرف التقليدية في مصر إنعكاساً لكل العصور والحضارات التي نشأت على ضفتي نهر النيل، لنجد تراث مصر من الرموز والأشكال هي خلاصة لكل مكان استقرت فيه تلك المعرفة. لو تحدثنا عن تاريخ الفنون اليدوية المصرية، فعلينا مشاهدة المتاحف التى توضح هذا التاريخ و نراها فى المتحف المصرى والمتحف القبطى والإسلامى بالقاهرة فى حالة متكاملة شاملة لهذا المنتج. بل إن المشاهد للمتحف الرومانى بالإسكندرية ومتحف الجمعية الجغرافية والمتحف الزراعى بالقاهرة ، يربط بين رموز المنتج الفنى اليدوى التقليدى والمنتج الفنى الراقى فى تاريخ الحضارات التى عاشتها مصر. وهناك خط رفيع بين الفنون الرسمية للدول التى حكمت مصر وكان لها إنتاجاً متميزاً ، وفنون الفلاحين والعامة.

وتتنوع الفنون اليدوية المصرية حسب البيئة التى نشأت فيها، ففنون الصحراء الغربية تختلف عن فنون الصحراء الشرقية، وفنون السواحل المتوسطية التى تربطنا بالغرب من ناحية الشمال تختلف عن فنون الشرق التى تربطنا بالبحر الأحمر. بينما ثقافة الجنوب المصري أكثر تنوعاً وتناغماً من خلال منطقة النوبة بنت خصوصيتها ، لتقف حضارة فنون الصعيد إمتداداً طبيعياً لعصور مصر الفرعونية والقبطية. كل هذه المناطق أوجدت تنوعاً فى المنتج اليدوى المصرى، حيث يرتكز التنوع على:

- الخامة و مستوى معالجتها .
- الأدوات ومدى تعقدها وتناسبها مع العمل الذى تؤديه.
- شكل المنتج الفني اليدوي.
- النقوش والزخارف التى يحملها الشكل المنتج.

ثانياً: فنون الحرف التقليدية في السودان

16 .إيمان مهران، إيمان مهران، إنتاج الأفلام الوثائقية المصرية بين الواقع والمأمول، دراسة في توثيق فنون الحرف التقليدية، بحث مشترك مع نيفين كساب، الملتقي العلمي العربي الثالث ، أكاديمية الفنون، 16_19 ديسمبر 2017 .

إعتمدت السودان على تراثها الحرفي المتميز في الحفاظ على فنونها ، وبطول النيلين فيها إنتشرت الحرف والصناعات التقليدية التي ترتبط بالأشجار والنخيل ونهر النيل، فكانت صناعة السلال بأنواعها، والأواني الطينية بتميزها، من أهم ما تزخر به الذاكرة اليدوية السودانية.

كما انتشرت صناعة الجلود الطبيعية التي كانت أشهر الصناعات التراثية السودانية على الإطلاق، وكان لجلود التماسيح والضب وغيرها من أهم ما يميز المشغولات السودانية. واشتهرت صناعات الحلي التقليدي والثوب السوداني الذي يميز السودانيين بين سائر القوميات ،فما زال السوداني يتمسك بالزي التقليدي ويظهر به في كافة المحافل.

لكن تظل الحرف السودانية خارج إطار التنظيم والتنمية، وما زالت تسير في نطاق غير مدروس يعتمد على رؤية وزارة الثقافة التي تعتمد على المعارض الفنية فقط، دون رعاية منظمة من الدولة للحرف بوصفها صناعة وتجارة دولية واعدة تحتاج لإعادة هيكلة وتنظيم، إعتماً على المعطيات السودانية المتميزة خاصة في مجال الخامات التي تميز البيئة السودانية الغنية.

حقوق الملكية الفكرية وتنمية الحرف التقليدية في دول وادي النيل

هل توجد تنمية للحرف التقليدية في دول وادي النيل؟

حقيقة لمن يتابع تجارب دول المغرب العربي ودول الخليج ويقارن، يجد فقر تجربة تنمية الحرف التقليدية في وادي النيل، ففي السودان يتقلص دور الدولة في العديد من أركان العمل الثقافي عامة والشعبي خاصة والتجارب في أغلبها فردية.

أما في مصر فقد تراجع العمل في ملف الثقافة التقليدية عامة، فهو غالباً ما يعتمد على المؤتمرات والمعارض الطوافة لوزارة الثقافة التي تمنح التعامل مع موظفيها العاملين فقط، وليس الحرفي المحترف الذي لا ينتمي إليها.

والحرف التقليدية في مصر والسودان تقع تحت سيطرة نموذج قديم بعينه ، والذي يميل للنمط الغربي ويفتقر للرؤية الإبداعية الحداثية للموروث. ومن الملاحظ في مصر تراجع دور قصورالثقافة المصرية عن القيام بدورها في إكتشاف المواهب الحرفية ودعمها الذي كان علي أشده فترة الستينات من القرن العشرين.

أما المجتمع المدني في مصر والسودان فهو الراعي الحقيقى للموروث الشعبي، ففي مصر يجد الباحث عن فنون البلاد التقليدية الكثير من التجارب الناجحة للمنتجات اليدوية الحداثية في محاولة لتنميته وإعاده طرحه كمنتج ثقافي حداثي.

لكن مازالت حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها بمنتج الحرف التقليدية في كلا البلدين في مراحلها الأولى التي تحتاج للمزيد من العمل الجاد المشترك الذي يوازي تراث النيل الثقافي بهدف تسجيل العناصر والأشكال والمنتجات وحفظها قانونياً .

عناصر الحرف التقليدية التي يجب حمايتها وتسجيلها في إدارات الملكية الفكرية

تتعدد العناصر التي يجب حمايتها وتسجيلها في موروث الحرف التقليدية بإدارات الملكية الفكرية بالوزارة المعنية (حسب المنتج) ، وهي تعتمد على ملئ الإستمارات ، وتوصيف المنتج وإعتماده من إدارته بالبلد المعني صاحب المنتج، ليحمل رقماً وتاريخاًوتسمية في التسجيل، وتتمثل العناصر التي يتم تسجيلها في التالي:

1. أشكال المنتجات الحرفية التقليدية: تتنوع أشكال المنتجات الحرفية ، فهي تخضع لذوق المجتمع وطرزه التي عاشت معه في فنونه المختلفة ، و أغلب هذه الأشكال قديمة لتعبر عن الجذور الصناعية للمنتجات الإنسانية عامة.

2. **رموز الحرف التقليدية :** تعتمد الفنون التقليدية على رموز بهيئة نقوش وزخارف وهى مفردات مجردة لأشكال وعلامات تعود لرواسب الحضارات المختلفة التى مرت بجماعته الثقافية، وهى بذلك تعد مرآة لإرث الحضارة الإنساني، وهى جزء من الفنون البصرية المرتبطة بتفاعل الإنسان ببئته، وتجريده لعناصرها المحيطة به .

3. التقنيات في فنون الحرف التقليدية: هي الجانب الفني من العمل المطلوب إنجازه، وهي الصنعة أو المهارة ، وبالتالي كان لها أهمية في التسجيل وفي ذكر تفصيلية التميز بين حرفي وآخر، ومن هنا كان العديد من الصناع يخفون تفاصيلها حتي لا تنتشر فينتشر المنتج منها، ولا يملك صاحب التقنية التميز إلا بالتسجيل الذي يحمي حقوقه في تداول التقنية وإنتشاره، بوصفه المبتكر الأصيل لها.

آليات تنمية الوعي بحقوق الملكية الفكرية
في مجال حرف التقليدية بدول وادي النيل

إن الوعي بحقوق الملكية الفكرية في دول وادي النيل يساعد على العمل في المجال، ويسهم كل من المجتمع المدني والجامعات والمراكز البحثية في التوعية بهذا الدور، لذا كان من الهام العمل المشترك والتنسيق بين الجامعات والمعاهد والإتحادات لأجل التوعية بمجال حقوق الملكية الفكرية. حيث يمكن لتلك الجهات أن تلعب دور رئيسي في تجميع رؤية تجذر للهوية الإفريقية بين أبناء القارة الواحدة. فلتلك الجهات حريات فى العمل العام لا تتأثر بالظروف السياسية ولا تنحاز لقضية ما، وتملك من الموضوعية ما يجعلها ذات مصداقية فى التعاون المشترك بين البلدين.

التواصل بين الجهات المعنية بالملكية الفكرية في دول وادي النيل

في حدود علم الباحثة هناك تنسيق محدود لا يتم تفعيله في كثير من الأمور المتعلقة بقوانين الملكية الفكرية، وذلك بإستثناء الإتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية (لجنة الفنون الشعبية) والتي ترأسها الباحثة، فقد حاولت تأسيس لجنة سودانية فرعية تتبع العمل باللجنة الرئيسية بالقاهرة، ولكن العمل بطئ ، وللأسف التركيز على توقيع الإتفاقيات فقط ، بينما تنفيذ الإتفاقيات والقوانين متعثر ،سواء لظروف البلدين ، أو لظروف التعاون فيما بينهم والذي يمر بأزمات متعددة .

أهمية التواصل بين الجهات المعنية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية بدول وادي النيل

ترجع أهمية التواصل بين الجهات المعنية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية بدول وادي النيل إلى الظروف الطبيعية التي قربت من المصالح الإقتصادية بين مصر والسودان، فضلاً عن التقارب في الموروث التقليدي المرتبط بوادي النيل. لكن على أرض الواقع لا يوجد دورات مشتركة أو ورش أو إهتمام بنشر ثقافة العمل في إطار يضمن حماية الملكية الفكرية. وترجع أهمية التواصل في المجال إلى:

- الإستفادة من تجارب الدولتين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.
- تدريب الكوادر المتخصصة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.
- التعاون في نطاق يضمن التعاون الدولي في القرارات المشتركة بين البلدين.
- الاستثمار في نطاق أكثر إتساعاً يضمن حقوق البلدين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك إشكالية في تنمية الثقافة التقليدية الإفريقية عامة والحرف التقليدية خاصة في دول وادي النيل، حيث لا تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية في تأكيد هذا الجانب الثقافي.
2. لا توجد أُطر للعمل المشترك في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية بين دول وادي النيل، في نطاق يضمن تكامل ثقافة الوادي التقليدية، وكل التعاون الرسمي من خلال الإتحاد العربي التابع للجامعة العربية، أو إدارة الملكية الفكرية التابعة للجامعة العربية.
3. الملكية الفكرية للموروث الحرفي التقليدي جزء أصيل من هوية دول وادي النيل المرتبط بالثقافة الشعبية الإفريقية.
4. غياب مصري في النطاق الإفريقي في مجال الملكية الإفريقية، أمامه وجود واضح لدولة السودان.

التوصيات

توصي الباحثة بالتالي:

1. إعادة الرؤية لأُطر العمل المشترك بين دول وادي النيل في مجال الحرف التقليدية وحماية حقوق الملكية الفكرية.
2. تدريس المواد المرتبطة بالملكية الفكرية في المعاهد الفنية والتطبيقية المتخصصة في دول وادي النيل.
3. إعادة الرؤية للدور المصري في نطاق العمل الإفريقي في مجال الملكية الإفريقية، بما يضمن تمثيلها بما يوازي دورها الحضاري، وبما يحافظ على هويتها الإفريقية.

المراجع

1. إيمان مهران، إشكالية تنمية الثقافة التقليدية الأفريقية ، المؤتمر الدولي "التراث الحضاري بين تحديات الماضي وآفاق المستقبل" جامعة المنيا _كلية الآداب، من"24: 26" نوفمبر 2013 .
2. إيمان مهران، العولمة وحماية التراث الثقافي للشعوب الأصلية_ رؤية مستقبلية حول حقوق الملكية الفكرية في مجال الثقافة التقليدية في ظل الأوضاع العربية الحالية، الملتقي الدولي الأول، أكاديمية الفنون، إبريل 2016 .
3. إيمان مهران، الفلكلور الإفريقي ، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، 2016 .
4. إيمان مهران، إنتاج الأفلام الوثائقية المصرية بين الواقع والمأمول، دراسة في توثيق فنون الحرف التقليدية، بحث مشترك مع نيفين كساب، الملتقي العلمي العربي الثالث ، أكاديمية الفنون، 16_19 ديسمبر 2017 .
5. رباب محجوب، الملكية الفكرية في السودان و آليات حمايتها، بحث غير منشور
6. مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية فيما يتصل بتراثها الثقافي، خبراء حقوق الشعوب الأصلية، هيئات وآليات حقوق الإنسان، 2015 .
7. مجموعة من الباحثين، اجراءات حماية الملكية الفكرية، كلية الهندسة بشبرا .
8. منشورات الوايبو الدورية ، الملكية الفكرية والموارد البشرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية وايبو، الأمم المتحدة.
9. http://news.uofk.edu/index.php
10. http://www.wipo.int/meetings/en
11. http://ar.wikipedia.org
12. http://alexbank.smetoolkit.org
13. http://www.startimes.com

صور البحث

الباحثة مع السيد رئيس جامعة الخرطوم أثناء عقد جلسة
بخصوص حقوق الملكية الفكرية في مجال الفنون الشعبية في دولة السودان.

الباحثة مع السيد الدكتور مدير جامعة الخرطوم، والسيد مدير أكاديمية الملكية الفكرية بجامعة الخرطوم ، والسيد رئيس قسم الفلكلور لمعهدالدراسات الإفريقية الآسيوية لبحث سبل تعاون وإنشاء لجنة فرعية للفنون الشعبية السودانية برئاسة أ. د. يوسف مدني تهدف للتعاون المشترك في مجال الفنون الشعبية بين الإتحاد العربي وجامعة الخرطوم (2015).